

الأزمة المالية العالمية

ملف

☆ الأزمة المالية العالمية: البحث عن نموذج جديد

زيد حافظ

☆ «الأزمة المالية العالمية» الراهنة في مجلة «بحوث اقتصادية عربية»

نور الدين جوادي
عقبة عبد اللاوي

☆ أثر الأزمة الماليّة العالميّة في العوائد غير العاديّة لأسهم المصارف الكويتيّة

محمد سلامة عناسوة
علّام محمّد حمدان
محمود حسني العتيبي

الأزمة المالية العالمية

البحث عن نموذج جديد^(*)

زياد حافظ^(**)

أمين عام المنتدى القومي العربي في لبنان
وعضو مجلس الأمناء في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

كانت الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق والاقتصادات العالمية، بما فيها العربية، محور اهتمام كبير في العديد من المحافل السياسية والاقتصادية والإعلامية. وهناك شبه توافق بين «المختصين» بالشؤون المالية على تشخيص الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة، وامتدت في ما بعد إلى كافة الأسواق المالية في العالم، على أنها أزمة نتجت من «سوء تقدير في الإدارة والضببط للأسواق المالية»، التي يجب تصحيحها عبر المزيد من القوانين والأحكام الضابطة، لمنع تكرار تلك الأزمات في الحدّ الأقصى أو الحدّ من عواقبها السلبية إذا كان لا بد من أن تحصل. كما أن أزمة الديون في العديد من الدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة والدول الناشئة، تطرح على بساط البحث ما يُسمّى بالنموذج العامل (Business Model). أي بمعنى آخر أن عملية النمو تأتي عن طريق الاقتراض أو الاستدانة للاستفادة من العامل الرفع (Leverage Effect) الذي يزيد من المردود على رأس المال الموظف. وينطبق ذلك النموذج على كل من الدولة والقطاع الخاص.

غير أن هناك ضبابية في المحافل الاقتصادية حول الأسباب الحقيقية للأزمة التي تتجاوز فضيحة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة، والتي امتدت إلى سائر الدول. هذه الضبابية ناتجة في رأينا من عدم رغبة النخب الحاكمة في مراجعة جديّة للنظام الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي النظام المالي ونظام المدفوعات الدولي. والمقصود بالأخير هو اعتماد الدولار الأمريكي كقصد احتياطي لكافة الدول، وكوسيلة لتسديد مدفوعاتهما. فاجتماعات الدول الثماني، ومن بعدها دول العشرين، ليست إلا دليلاً على الأزمة الفكرية السياسية التي تتخبّط فيها الدول الغنية، بسبب تطبيق النموذج المذكور. إن البحث عن نموذج آخر في الدول

(*) في الأصل ورقة قُدِّمت إلى المؤتمر القومي الإسلامي الذي عُقد في بيروت في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

zhafez@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

المتقدمة يتطلب مراجعة جذرية في النظرية الاقتصادية وفرضياتها، وبالتالي السياسات المنبثقة عن تلك النظريات. غير أن تلك المراجعة هي اعتراف بتقصير فكري ينزع عن تلك الدول السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها قبل الأزمة، بسبب «نجاح» أو «صحة» النموذج المعمول به. والتداعيات السياسية لتلك المراجعة كبيرة، إذ إنها تحجب إمكانية الاستمرار في سياسات التوسع والهيمنة الأحادية على حساب شعوب الدول في العالم.

سنعرض في هذه البحث بشكل سريع التشخيصات التي تخلط، في رأينا، بين السبب والنتيجة. فإذا كانت الأزمة نتيجة لإخفاق في الأحكام الضابطة لإيقاع التعامل والتبادل المالي في الأسواق المالية، فإنها لا تتعدى التفسير بعد جهد الماء بالماء، أي إنها حلقة دائرية مفرغة لا تفسر عن قصد أي شيء ذي قيمة. القصة تكمن في التحوّلات التي حصلت في الرأسمالية بشكل عام، وفي بنى الاقتصادات للدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وقبل كل ذلك الأسس الفكرية للنظريات الاقتصادية المؤسسية (بكسر السين) للسياسات الاقتصادية في تلك الدول. لذلك سنتناول هذا البحث من خلال ثلاثة محاور.

أولاً: الأزمة المالية وآلياتها

الأدبيات حول الأزمة المالية عديدة، سواء في الغرب مصدر الأزمة، أو في الأقطار العربية التي عانت بنسب متفاوتة تداعيات تلك الأزمة. نشير هنا إلى دراسة نشرتها مجلة المستقبل العربي للباحث وليد مهدي^(١). كما أن هناك دراسة قيّمة للباحثة بديعة لشهب في مجلة بحوث اقتصادية عربية^(٢)، تعرض فيها مسار الأزمة والأسباب وراءها، من وجهة نظر ما يُمكن تسميته «المدرسة الاقتصادية» السائدة في مختلف الجامعات العربية والغربية. وهناك ورقة نُشرت في مجلة بحوث اقتصادية عربية للباحثة نادية العقون حول أزمة الرهن العقاري وعدواها، وآليات انتقالها إلى كافة الأسواق^(٣). فتلك الأزمة هي التي أطلقت الأزمة المالية الراهنة، فكانت بمثابة حبة الشعير التي قصمت ظهر البعير. أما على صعيد الأدبيات الغربية، فهناك مقالات وأبحاث للعديد من الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل، كبول كروغمان، وجوزيف ستيجلتز، والاقتصادي نوريل روبيني، ونيال فرغسون، على سبيل المثال وليس الحصر.

ليس هدف البحث هنا استعراض ما جاء في كل هذه الأدبيات، بل الإشارة إلى خط بياني واضح بينها جميعاً، وهو أن ما يعتقده الخبراء كـ «أسباب» مباشرة أو غير مباشرة للأزمة ليست إلا نتائج لمنظومة فكرية واحدة.

(١) وليد مهدي، «الأزمة المالية بمنطق اقتصادي متطور»، المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٧٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

(٢) بديعة لشهب، «الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٧، العدد ٥٢ (خريف ٢٠١٠).

(٣) نادية العقون، «أزمن الرهن العقاري: عدواها وآليات انتقالها»، بحوث اقتصادية عربية، السنة ١٨، العددان ٥٣ - ٥٤ (شتاء - ربيع ٢٠١١).

١ - أزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة

يجمع الخبراء والمحللون على أن الأزمة المالية في العالم بدأت في الولايات المتحدة إثر تفاقم أزمة الرهونات العقارية. فبعد طفرة أو فقاعة الإنترنت التي عصفت بالأسواق المالية في مطلع الألفية الجديدة، عمّت الفواض المالية في المؤسسات المالية والأسواق المالية، نتيجة سياسات مصرف الاحتياط الاتحادي أو البنك المركزي في الولايات المتحدة (Federal Reserve). واحتارت هذه المؤسسات والأسواق في كيفية التصرف بتلك الفواض، وهي تحت ضغط المحللين الماليين والمساهمين لتقييم أدائهم. وقد لجأت المؤسسات، وواكبتها الأسواق، إلى توسيع شبكة الإقراض المالي، خاصة في القطاع العقاري. كما أن النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، منذ ولايتي كلينتون، ومن بعده بوش الابن، روّجت لمبدأ الحق لكل مواطن في امتلاك مسكنه. وبما أن المصارف كانت تغرق في سيولتها^(٤)، وانسداد آفاق الاستثمار ذي المردود السريع، فقد أقرضت عندئذ لمن لا يفي بشروط الملاءة المالية لتمكينه من تملك مسكنه.

وأقدم الأمريكيون، بالتالي، أفراداً وشركات، على شراء العقارات، سواء للسكن أو لأغراض استثمارية طويلة الأجل أو للمضاربة. «ساهمت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف أصبحت تمنح قروضاً من دون الاستناد، بالضرورة، إلى جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة، في إطار ما يعرف بـ «الرهون الضعيفة» (Subprime)، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأصوله، ومعتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه، كضمان للقرض، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية»^(٥).

هنا لا بد من الاستطراد بعض الشيء لتفسير ما هو المقصود بـ «الرهون الضعيفة»؛ يقصد بها تلك القروض العقارية ذات الفوائد المتغيرة حسب الظروف، وبإرادة المؤسسة المالية من دون أخذ موافقة المدين. أعطيت هذه القروض إلى عدد كبير من الذين لا يملكون دخلاً يؤمن تدفقاً منتظماً لتسديد القرض، مما رفع حجم المخاطرة لدى المصرف أو المؤسسة المالية التي أقرضت العميل، إذ اكتفت بتسديد العقار إلى مصلحة المؤسسة المالية كضمان للقرض، معتمدة على ارتفاع أسعار العقار. ففي تلك الفترة، أي في التسعينيات، كانت الفوائد عالية، أي رادعة لعملية الشراء، ومع ذلك ارتفعت أسعار العقارات بسبب الطلب المتزايد. أما وقد انخفضت في ما بعد الفوائد إلى مستويات قياسية، فقد ازداد الطلب على العقارات، إما للسكن أو للمضاربة التي تؤمن الربح السريع. وبما أن المخاطرة ازدادت بسبب أولئك الزبائن غير المليئين، فقد أقدمت المصارف على رفع الفوائد على القروض التي منحتها لشراء العقارات من قبل الذين لا يستطيعون تأمين التدفقات المالية لتسديد القروض. فكانت المفارقة كما يلي: إعطاء القروض إلى من لا يستطيع تسديدها، وفي المقابل فرض الفوائد العالية بسبب عدم

(٤) لشهب، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٥) المصدر نفسه.

القدرة على التسديد بشكل منتظم، كإجراء وقائي للمخاطر! وبما أن كلفة الودائع لدى المؤسسات المالية كانت منخفضة، بسبب انخفاض الفوائد عليها، استطاعت المصارف أن تدرج في حساباتها أنها أقرضت ووظفت أموالها وأموال المودعين، وحصلت على عمولات وفوائد عالية كمداخيل لها، رغم المخاطر الواضحة والحتمية على تلك القروض.

وهذا بحد ذاته سوء إدارة وسوء تقدير، فلو اكتفت المصارف بذلك لكانت المخاطر محدودة بقطاع محدد، وفي بلد واحد. غير أن المصارف لم تكتف بذلك، بل لجأت إلى عملية تسديد أو توريق القروض، أي جعلها أوراقاً مالية مشتقة عن القروض يتم تداولها في الأسواق المالية. ولتحقيق ذلك، لجأت المصارف إلى بيع محفظة القروض إلى المصارف الاستثمارية (Investment Banks) التي نظمت عملية التسديد عبر تأمين قسم من المحفظة لدى شركات التأمين، أي بمعنى آخر قامت شركات التأمين بضمان القروض على أساس ارتفاع أسعار العقارات بشكل معقول، لتغطي قيمة القروض وأكثر. بعد ذلك، أصدرت المصارف الاستثمارية أوراقاً مالية مستندة إلى أصول مؤمنة (أي القروض المؤمنة)، فحصلت بسبب ذلك التأمين على «تقييم» إيجابي ممتاز من قبل شركات تقييم الائتمان الكبيرة (Credit Rating Agencies)، مثل «ستاندرد أند بور» و«مودي»، (Standard Poor, Moody). بعد ذلك، قامت تلك المصارف الاستثمارية ببيع الأوراق إلى مختلف المؤسسات المالية التي اعتبرت تلك الأوراق مضمونة وصاحبة مردود عالٍ. فقد بيعت هذه الأوراق في مختلف الأسواق المالية في العالم، وعندما بدأ عدم تسديد القروض الأساسية، تعذرت استعادة العقارات المرهونة لدى المصارف، فانهار سوق العقارات في الولايات المتحدة، بسبب تضخم عدد العقارات المستملكة من المصارف لتحصيل ما يمكن تحصيله من قيمة القروض، فأصبحت الأوراق المالية المستندة إلى القروض الهالكة غير ذات قيمة. وبما أن هذه الأوراق شكّلت نسبة كبيرة من محافظ المؤسسات المالية والمصارف، فقد وقعت تلك المصارف في عجز بين أصولها غير الكافية ومطلوباتها، فانهارت بدورها المصارف المحليّة والضخمة، مسببة أكبر كارثة مالية عرفتها الولايات المتحدة والعالم معها^(٦).

٢ - تداعيات الأزمة المالية

كما أشرنا أعلاه، أصابت أزمة الرهونات العقارية معظم، إن لم يكن جميع، المؤسسات المالية في الولايات المتحدة، وإلى حدّ كبير المؤسسات المصرفية العالمية، إلا أن حجم الخسائر المحققة حتى الآن لم تُحصَ بشكل دقيق، ولا نعتقد أنه بالإمكان تحديدها. فالأرقام التي تمّ تداولها مذهلة (أكثر من ٣,٦ تريليون دولار)^(٧)، وقد تكون دون الواقع الفعلي. أما

(٦) للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على بحث للأستاذة نادية العقون، أستاذة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في جامعة باتنا في الجزائر، في: العقون، «أزمة الرهن العقاري: عدواها وآليات انتقالها».

(٧) Henry Meyer and Ayesha Daya, «Roubini Predicts US Losses May Reach \$3.6 Trillion.» *Bloomberg* (٧) (20 January 2009).

سبب عدم معرفة حجم الخسائر، فهو إسراع السلطات الأمريكية إلى تقديم التسهيلات المالية الضخمة (أكثر من ٧٠٠ مليار دولار أمريكي) إلى المصارف الأمريكية الكبيرة لتثبيت أوضاعها، ومنع الانهيار الكامل لمنظومة المؤسسات والأسواق المالية. لكن المهم في هذه الأزمة هو انعكاسها على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة التي دخلت منذ اندلاع تلك الأزمة في العام ٢٠٠٧ في حالة انكماش. ولولا الإسراع إلى تدارك الأمور عبر إمداد المؤسسات المالية الأمريكية بالسيولة لمواجهة مطلوباتها، لانهار النظام المالي، ودخلت الولايات المتحدة في حالة كساد كبير، وجرت وراءها الاقتصاد العالمي. فالصين، على سبيل المثال، تحتاج إلى السوق الأمريكية لتصريف إنتاجها الصناعي، والحفاظ على معدلات النمو القياسية (حوالي ١٠ بالمئة سنوياً منذ أكثر من عقد)، فهي التي ستسمح لها باستكمال تحولها الاقتصادي، وبالتالي نراها تدعم راضية أو مكروهة الخزينة الأمريكية في صرفها التسهيلات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المهددة بالأزمة المالية. كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول العشرين التي «أظهرت نوعاً من التضامن الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، في محاولة لحسم الجدل الدائر حول احتمالات تصاعد النزاعات... والصراعات الاقتصادية بين الدول الكبرى، في مساعيها إلى النجاة بنفسها من الأزمة الاقتصادية العالمية»^(٨).

هذه الملاحظات تستدعي التوقف عندها، إذ بات واضحاً أن أزمة الرهونات والأزمة المالية الناتجة منها تؤثر في الاقتصاد العالمي، وبالتالي في استقرار وسلام الدول. فالسؤال الأوّل الممكن طرحه هو: لماذا حصل كل ذلك؟

ثانياً: محاولات تفسير الأزمة المالية العالمية

لخصت الباحثة بديعة لشهب معظم التفسيرات التي تداولها الاقتصاديون والخبراء وأصحاب الرأي والنفوذ في العالم^(٩). فهناك، في رأيها، أربعة تفسيرات في ما يتعلق بهذا الموضوع. فالرأي الأوّل هو أن الأزمة المالية مجرد انعكاس للأزمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي. وصاحب هذا الرأي هو الاقتصادي جوزيف ستيغلتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، الذي شغل منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، ورئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون. لقد كانت تصريحات وكتابات ستيغلتز الناقدة لسياسات الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، عديدة. من جهة أخرى، نذكر بأننا كتبنا وحاضرنا، منذ صيف ٢٠٠٣^(١٠)، ومن بعد ذلك بحثنا في دراسة مفصلة نشرت في مجلة المستقبل العربي في العام ٢٠٠٤^(١١)، في الضعف

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٣-٧٨.

(١٠) مداخلة في المؤتمر القومي العربي الذي انعقد في صنعاء في حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(١١) زياد حافظ، «المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتدابيرها على سياستها الخارجية»، المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٦ (آب/أغسطس ٢٠٠٤).

الاستراتيجي في كل من البنية الاقتصادية والنظام السياسي الاقتصادي في الولايات المتحدة، وكنا بذلك نتوقع أن تحدث تلك الأزمات التي عصفت بها في ما بعد.

إن واقع الاقتصاد الأمريكي هو البيئة الحاضنة للأزمة الحالية والقادمة، إذا لم تتخذ إجراءات جذرية في إصلاح كل من البنية والنظام في الولايات المتحدة. والواضح من قراءة التحوّلات الاقتصادية التي حصلت في الولايات المتحدة منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي هو أن النخب الحاكمة، وأصحاب القرار الاقتصادي أعادوا النظر في توجّهات الاقتصاد، عندما بدأت الشركات العملاقة الأمريكية بإعادة توطين الصناعات التحويلية في الدول الناشئة، حيث كلفة اليد العاملة أقل من كلفتها في الدول المتقدمة، كما أن ضعف النقابات وأنظمة الرقابة المالية والبيئية تسهّل تحقيق الأرباح السريعة^(١٢). أما الولايات المتحدة، فقد تحوّلت إلى اقتصاد خدماتي ومالي يجني الربح المالي عبر المضاربة المالية والعقارية التي تنتج الثروة من دون مجهود^(١٣). نشير هنا إلى الدراسة القيّمة للباحث الجزائري أحمد هنّي الذي شرح التحوّلات في الرأسمالية وانعكاساتها على النظم السياسية في العالم والوطن العربي والعالم الإسلامي^(١٤). هذه الحقائق أدّت بنا إلى التيقّن بأن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، بل نقول أكثر من ذلك: إن الاقتصاد ليس إلا السياسية، ولكن بلغة الأرقام^(١٥).

أما التفسير الثاني للأزمة المالية، فهو أنها نتيجة طبيعية لسوء فهم كيفية عمل الاقتصاد المعولم. فالسياسات الاقتصادية في العالم لم تتعدّد حدود الاقتصاد الوطني، بينما تحوّلت حركة السلع ورأس المال إلى آفاق أوسع، رافقها انتشار المستهلكين على نطاق عالمي. وهذا التناقض بين حقيقة وطبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المتّبعة «هو في صلب الكثير من الانهيارات في هذه الحقبة، وهي نتيجة طبيعية للتباين بين الاقتصادات المترابطة التي تنتج مشاكل عالمية، وغياب عملية سياسية، في المقابل، يمكنها تقديم حلول»^(١٦).

إن أصحاب تلك النظرية إعلاميون، كفريد زكريا^(١٧)، أحد كبار محرّري مجلّة نيوزويك الأمريكية، ومقدّم برامج تلفزيونية على شبكة الـ «سي. إن. إن.» الأمريكية. ويشاطر زكريا الرأي الاقتصادي المرموق نبال فرغسون، حيث يعتبر أن الأزمة المالية والاقتصادية أزمة

(١٢) Robert Pollin, *Contours of Descent: US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity* (١٢) (New York: Verso Books, 2002).

(١٣) انظر: حافظ، المصدر نفسه.

(١٤) Ahmad Henni, *Le Syndrome islamiste et les mutations du capitalisme* (Paris: Edif, 2000).

(١٥) زياد حافظ، «تساؤلات حول الأطر النظرية الحاكمة للسياسات الاقتصادية العربية»، ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي العاشر لجمعية البحوث الاقتصادية الذي عُقد في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقد نُشر في: الآداب (شباط/فبراير ٢٠١٠).

(١٦) لشهب، «الأزمة المالية العالمية: محاولة في الفهم والتجاوز».

(١٧) المصدر نفسه، وفريد زكريا، «البيان الرأسمالي: الجشع جيّد إلى حدّ ما»، نيوزويك (العربية)، ٦/٢٣/٢٠٠٩.

معلومة^(١٨). ويردّ على ذلك الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بول كروغمان، بأن المشكلة تكمن في حجم الديون المتراكمة في مختلف الاقتصادات العالمية، وانخفاض الأصول المملوكة بمقدار ١٣ تريليون دولار، مما حفز الناس على العودة إلى الادخار بدلاً من الإنفاق^(١٩).

من جهة أخرى، هناك من يعتقد أن نظام الأسواق الحرّة الذي ينظّم توزيع الموارد، وفقاً لمبدأ الترشيح والكفاءة القصوى، غير قادر على توفير عامل الاستقرار. فهذا التيار الفكري يقرّ بأن السوق الحرّة تؤدي في معظم الحالات إلى انحرافات قد تأتي بكوارات وانهيارات. فعلى سبيل المثال، يُدرّس في برامج الماجستير في إدارة الأعمال (MBA Programs) عن الإخفاقات في آليات السوق الناتجة ممّا يُسمّى بـ «العوامل الخارجة عن سيطرة المشروع الاقتصادي» (Externalities)، سواء كانت في الإنتاج أو في الاستهلاك. وهذه العوامل قد تكون إيجابية أو سلبية (External Economies or Diseconomies)، وفي كلتا الحالتين تبرّر تدخل التشريعات الضابطة، إما للتحفيز في حال كانت تلك العوامل الخارجة عن سيطرة المشروع إيجابية، أو لفرض الضرائب الرادعة إن كانت سلبية^(٢٠). في حالة الأزمة المالية، يحتمل ستيفلنز المسؤولية للأسواق المالية التي أخفقت في ترشيح توزيع الرأس المال، كما أخفقت في تقدير المخاطر، مما أدّى إلى «إنقاذ» المؤسسات المالية بشكل دائم، على حدّ قوله، وبالتالي فهو يؤكد نظرية إخفاق الأسواق في ضبط الأمور، ومعاقبة أولئك الذين يخفقون في احترام الأساسيات^(٢١).

المحاولة الثالثة لتفسير الأزمة كانت للخبير في الاقتصاد والإدارة، بيتر دراكر، حيث إن الأزمة هي نتاج لتهميش الاقتصاد الفعلي. فقد برزت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي مصطلحات جديدة كـ «الاقتصاد الجديد»، و«مجتمع المعرفة»، حيث تكاملت الثورة التكنولوجية في التواصل والاحتساب مع حركة السلع ورأس المال، وانتشار أسواق المستهلكين على نطاق عالمي. بسبب الثورة التكنولوجية، نما ما تمت تسميته بالاقتصاد الرمزي و/أو المرقّم (Virtual and/or Digital Economy). أضف إلى ذلك أن تراجع القيود المنظّمة والضابطة لحركة رؤوس الأموال تحت ضغط الحكومات المحافظة منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي أدّى إلى تضخّم المتاجرة بالأموال من أجل تحقيق الأرباح القصيرة الأجل. لذلك، نعتبر أن تلك التطوّرات سهّلت قيام نموذج عمل جديد لاكتساب الثروة عبر المضاربات المالية (ومن بعدها العقارية!)، ومن دون أي ارتباط بنمو الاقتصاد العيني. لقد أشرنا إلى تلك

(١٨) Niall Ferguson, «The Crisis and How to Deal With It,» *New York Review of Books* (11 June 2009).

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Dominick Salvatore, *Managerial Economics in a Global Economy*, 6th ed. (New York: Oxford University Press, 2007).

(٢١) Joseph Stiglitz, «Interpreting the Causes of the Great Recession of 2008,» Paper Submitted at Bank of International Settlements Conference in Basel (June 2009).

التطوّرات في بحث سابق عن البنية الاقتصادية العربية، وتماشياً مع نمو الاقتصاد الريعي. فذلك النوع من الاقتصاد هو سمة حقبة ما بعد الصناعة، رغم محاولات النخب الحاكمة وصفه بـ «الاقتصاد الرمزي» في حقبة الاقتصاد الخدماتي والرمزي أو المرّم. فقد انتقل الإنتاج الفعلي للسلع إلى الدول الناشئة بعد ما كان الغرب والولايات المتحدة المصدر الأساسي لها. وهذا ما سنشرحه في الفقرات التالية.

نشير هنا إلى التحوّلات التي حصلت في بنية الرأسمالية. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كانت الرأسمالية العقارية المحرّك الأساسي للاقتصاد. أما في القرن العشرين فكانت الرأسمالية الصناعية المحرّك له. واليوم نعيش عصر الرأسمالية المالية التي تجني الثروة من الاقتصاد الافتراضي عبر المتاجرة السريعة التي مكّنتها الثورة التكنولوجية. إن الحدّ الفاصل بين المتاجرة المالية التي تخدم الاقتصاد العيني أو الحقيقي (Real Economy) والمتاجرة التي تقوم لأغراض المضاربة والربح السريع هو حدّ وهن للغاية. كما أن الأسواق المالية، وخاصة البورصات، أنشئت لسدّ الثغرة بين عارضي رؤوس الأموال والطالبين لها لتمويل مشاريع حقيقية، غير أن دينامية النمو، بشكل عام، وخاصة في وسائل التواصل والاحتساب، أتاحت الفرص لإنشاء سندات وأوراق مالية تسهّل عملية المتاجرة التي كانت في الأصل لخدمة الاقتصاد الحقيقي. لذلك، كان مصطلح «القطاع الثالث» تسمية لقطاع الخدمات، بما فيها الخدمات المالية. لكن سرعان ما تحوّلت المتاجرة المالية إلى هدف قائم بحدّ ذاته بعد أن كانت وسيلة تسهيل وتمويل. هنا الاقتصاد الافتراضي، الذي نشأ بسبب الثورة التكنولوجية والثورة الرقمية، تحوّل إلى المصدر الرئيسي لإنتاج الثروة بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي. وقد ارتبطت فكرة الريع بظاهرة المضاربة، لأن الريع في كثير من مزاياه المتناقضة مع الجهد والإنتاج سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع. فالربح السريع من دون مجهود هو المحرّك الأساسي للمضاربة. رأينا في هذا الموضوع أن الرأسمالية المالية هي رأسمالية ريعية بامتياز، وهشاشة الاقتصاد الريعي هي أحد الأسباب لحصول الأزمة، علماً بأن التحوّل الحاصل في الرأسمالية هو نتيجة النموذج الإرشادي القائم (Paradigm) الذي ندعو إلى مراجعته.

من المفيد الإشارة إلى أعمال الباحث الجزائري أحمد هنيّ الذي فكّك التحوّلات الرأسمالية في محاولة لفهم الظاهرة الإسلامية المتجدّرة في عدد من الأقطار^(٢٢). لقد جاء في نبذة الناشر للنسخة العربية للمؤلف «إن الإسلاموية السياسية، الناطقة الجديدة بلسان «المحرومين»، لا تهاجم الملكية والقدرة السياسية التي تنبثق منها، بل تهاجم السيادة والحكم السياسي الذي يمثلها؛ . . . هادفة من وراء ذلك إلى تبيان أن الحكم ليس سيّداً أينما كان». فهذا التيّار «لا يطالب بملكية أرض، بل بإعادة توزيع بلا حدود. من هنا نراه يدخل في نزاع مع

(٢٢) Henni, *Le Syndrome islamiste et les mutations du capita*, وقد تُرجم إلى العربية تحت عنوان: أحمد هنيّ، التناذر الإسلامي وتحوّلات الرأسمالية (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠).

أصحاب السيادة الحاكمين في البلدان الإسلامية بالدرجة الأولى، خصوصاً في البلدان النفطية، ثم مع أصحاب السيادة في العالم، وبالتالي في المركز الرئيسي الذي هو الولايات المتحدة». ويبيّن المؤلف أنها تندرج محلياً في أداء المجتمعات النفطية الريعي، حيث الثروة مرتبطة بمكانة الأفراد، وأنها تندرج تاريخياً في التحول العالمي من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية الريعية، خصوصاً المالية، حيث «تحلّ الأيديولوجيات التي ترفع قيمة المكنات الجالبة للمداخيل محل الأيديولوجيات التي ترفع قيمة العمل الإنتاجي»^(٢٣).

وبغضّ النظر عن الموافقة أو الرفض لطرح أحمد هني، إن ما يهّمنا في ذلك الطرح استخلاص عدة نقاط مفصلية لتشخيصنا للواقع الاقتصادي بشكل عام. النقطة الأساسية هي التحول في اقتصادات العالم المتقدم إلى اقتصاد ريعي، بينما الاقتصاد العربي اقتصاد ريعي بشكل عام منذ عدة قرون. ففي دراسة مفصّلة عن بنية الاقتصادات العربية قدمناها في العام ٢٠٠٨، أوضحنا أولاً لماذا الاقتصادات العربية هي اقتصادات ريعية، وثانياً كيف تجنح اقتصادات ما بعد الصناعة في الدول المتقدّمة إلى الاقتصاد الريعي^(٢٤).

التعريف المألوف للثروة هو أنه ناتج من تراكم رأسمالي، سواء عبر الإنتاج و/أو عبر استغلال الموارد/ الثروات الطبيعية، وتحويلها إلى سلع و/أو خدمات تأتي بالفائدة والربح للمبادر في الإنتاج. لكن يوجد مصدر آخر لتكوين الثروة، وهو اقتناص مجهود الآخر، كما كان سائداً في الجزيرة العربية قبل وبعد ظهور الإسلام. وهذا ما كان يعرف بالغنائم والأنفال والسبي. ولا بد من توضيح أمر مهم؛ فالغنيمة مقرونة في ذهن البعض بالعمل العدواني للاستيلاء على ثروة الآخر أو مجهوده، ولكن ليس من الضروري أن يتم ذلك بالعنف، بل قد يحصل في معظم الأحيان بالتراضي! هذه هي التجارة التي تؤمن الربح لمن يستطيع أن يستولي على مجهود الآخر في عملية التبادل. فالتاجر و/أو الوسيط التجاري يستولي على مجهود الآخر، سواء كان مشترياً أو بائعاً. فالفرق بين الكلفة وسعر المبيع هو فائض يقتنصه التاجر، سواء كان شخصاً أو مؤسسة.

في هذا السياق، نستذكر أمثلاً من خلال تجربتنا المهنية في تمويل مشاريع صناعية. فمثلاً تشير صناعة الملابس بوضوح إلى أن كلفة إنتاج الملابس أقل بكثير من سعر المبيع. ففي مشاريع صناعة القمصان والبنطلونات عند خروجها من المصنع كانت آنذاك كلفة الإنتاج للوحدة (بنطلون في هذه الحال) في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، دولاراً وربع دولار، بما فيه ربح المصنّع، بينما كان سعر مبيع ذلك البنطلون في الأسواق التجارية في باريس أو لندن أو نيويورك يتراوح بين الخمسين والمئة دولار. لقد كان صاحب المعمل يبيع البنطلون بقيمة كلفة الإنتاج وعلاوة بسيطة تشكل ربحه (الذي تؤمن استمراره في الإنتاج، وهذا ما يُعرف

(٢٣) المصدر نفسه، صفحة الغلاف في الطبعة العربية.

(٢٤) زياد حافظ، البنية الاقتصادية والأخلاقيات في الوطن العربي (بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ٢٠٠٩).

بـ «الربح الطبيعي» (Normal Profit) في النظرية الاقتصادية)، بينما الموزّع أو الوسيط التجاري يجني الأرباح بعد إضافة كلفة النقل والتوزيع التي لا تتجاوز الدولارين للوحدة. فالفارق يشكّل إما ربحاً أو استيلاء على فائض من المستهلك، والدليل على ذلك موسم التخفيضات التي تُحرق فيها الأسعار مع تأمين، رغم كل ذلك، الربح للبائع! وهذا الفارق يعود إلى السيطرة التي يتمتّع بها التاجر و/أو الوسيط التجاري في العلاقة بين مركز الإنتاج والمستهلك الأخير. فالربح و/أو الغنيمة مقرونان بالسيطرة أو السيادة على شبكة التوزيع.

هذه هي ثقافة الربح والغنيمة بشكلها السلمي المبسّط. أما شكلها العدواني، فما زال موجوداً في التعاطي الاقتصادي الحديث، حتى في الدول الصناعية. فعمليات «الغزو» التي تقوم بها الشركات (Corporate Raids) في الاقتصادات المتقدمة على الشركات المنافسة لها التي تملك شيئاً مهماً للشركة الغازية (براءات اختراع، وسائل إنتاج، حصة في الأسواق، مواقع استراتيجية، أصول غير مستغلّة أو مستعملة بشكل واف... إلخ)، ليست إلا تعبيراً عن ثقافة الغنيمة. وهذه الثقافة ليست حكرّاً على فئة من البشر، بل موجودة عند الجميع. فـ «الفتوحات» الاستعمارية في القرون الماضية، والسيطرة على موارد الدول المستعمرة ليست إلا وجهاً من وجوه الغنيمة. غير أن الغنيمة لم تكن عند الغربيين المرتكز الأساسي لتكوين الثروة. فالمجهود رافق الغنيمة، بل استفاد الغزاة أو المستعمرون من الموارد الطبيعية الرخيصة التي اغتنموها لبناء اقتصادهم، وإن كانوا وما زالوا ينتكرون لدور الغنيمة في بناء اقتصادهم. ونشير بذلك إلى الإمبراطوريات الرومانية والإسلامية والإسبانية والبرتغالية، ومن بعدها الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والأمريكية في عصرنا هذا. أما الإمبراطورية الإسبانية، فلم تستطع الانتقال من الاستيلاء على الغنائم (في هذه الحال الذهب) في مستعمراتها في القارة الجديدة إلى مواقع جديدة لإنتاج الثروة، كالتصنيع، وبالتالي انقضت بسرعة فائقة!

من هنا نفهم التفسير الرابع للأزمة المالية عبر تجلّيات هيمنة الثقافة الربعية على الرأسمالية المالية المسيطرة في الدول المتقدمة. إن تفشّي تلك الثقافة في المجتمعات المتقدمة تعود، في رأي الكثير من المحلّلين والمراقبين، إلى غياب البعد الأخلاقي، وبالتالي أبرز الأسباب للأزمة المالية القائمة. هذه الثقافة وغياب الأخلاق أصبحتا مترسّخين في الثقافة العامة في الغرب. لقد أشار المخرج السينمائي أوليفر ستون، الحائز على جائزة الأوسكار في أحد أفلامه المثيرة «وول ستريت»، إلى تلك الثقافة التي غيّبت الأخلاق. يقول أحد أبطال الفيلم أمام جمعية عامة لمساهمي إحدى الشركات التي كان بوّده غزوها إن «الجشع جيد» (Greed is Good). وفي الفيلم الذي تبعه «وول ستريت ٢» يقول الشخص نفسه بعد خروجه من السجن: «اكتشفت الآن أن الجشع أصبح مشروعاً وقانونياً!». هذا ربما أفصح دليل على انحدار الأخلاق في التعامل المالي والاقتصادي بين الأفراد والشركات والمؤسسات والدول!

الفضائح المالية التي شهدتها عدد من الدول والشركات العملاقة تؤكد هذه الحالة، وقد شكّلت إرهابات الأزمة التي حلّت في العام ٢٠٠٨. جميعنا يذكر فضيحة إفلاس شركة «إنرون»

(Enron) العملاقة في العام ٢٠٠٢. اللافت للنظر في هذه الفضيحة تواطؤ البنية السياسية والقانونية والمصرفية والرقابية، حيث كان المسؤولون في هذه القطاعات على علم بالطرق غير السليمة التي اتبعتها الشركة في إدارة استثماراتها وقبورها المحاسبية للخسائر المتركمة. فالشركات الأمريكية تواجه الضغوط لتظهر المزيد من الأرباح في الآجال القصيرة، حفاظاً على نمو قيمة أسهمها، وتجاوباً مع تطلعات المستثمرين. هذه الضغوط جعلت الشركات تلجأ إلى ممارسات «إبداعية» في بياناتها المالية والمحاسبية، لتخفي ما يمكن من الخسائر أو لتضخيم الأرباح^(٢٥). وبما أن رؤساء الشركات الأمريكية يتفاوضون تعويضات ضخمة بتملكهم حقوق الاختيار لأسهم الشركات التي يديرونها، وبأسعار منخفضة وأقل من أسعار السوق، فذلك يشكّل حافزاً إضافياً لتضخيم مصطع لأسعار الأسهم، مما يسبّب ارتفاعاً وهمياً لقيمتها، وتضليل المستثمرين. إن الخطوط الفاصلة بين الأعمال القانونية واللاأخلاقية في الممارسة أصبحت شبه معدومة، مما يزعزع الثقة بمؤسسات السوق المالية.

والشركات لا تستطيع القيام بتلك الأعمال بمفردها، لأن الضوابط القانونية تمنعها من ذلك على الأقل من الناحية النظرية؛ بدءاً من أعضاء مجالس الإدارة الخارجيين، وانتهاج بمدققي المحاسبة، هناك محطات عديدة للرقابة وفرض الحد الأدنى من الانضباط ومراعاة القوانين. غير أن الواقع يخالف النظرية. فمؤسسات التدقيق، كشركة «آرثر أندرسن» (Arthur Andersen) مثلاً، أخفقت في ممارسة دورها الأساسي، وساهمت إلى حدّ كبير في تغطية المخالفات المالية التي ارتكبتها شركة الطاقة العملاقة «إنرون»، مما أدى إلى انهيار الشركتين عند فضح المخالفات. وشركة «آرثر أندرسن» ليست الوحيدة التي أخفقت في القيام بالدور المنوط بها، فمعظم الشركات العملاقة للتدقيق والمراقبة تواجه دعاوى عديدة، بسبب البيانات المالية التي صدّقت عليها، والتي أضلّت المحللين الماليين. لذلك هناك أزمة ثقة حقيقية وعميقة بالنسبة إلى دقة وصحة البيانات المالية الصادرة عن الشركات، والتي يعتمد عليها بشكل أساسي المحللون الماليون والخبراء الماليون الذين يوجّهون المستثمرين، مما يفقد المصداقية للأسواق المالية.

وليس شركات التدقيق بمفردها المسؤولة عن هذا الواقع، فالمصارف المالية الكبرى شريكة أيضاً في الجريمة. لقد تساهلت مجموعة «سي تي غروب» (Citi Group) المصرفية، وغضّت النظر عن المخالفات المالية والمحاسبية التي ارتكبتها شركة «إنرون»، لأنها كانت تتقاضى العمولات الضخمة منها، وساهمت في «تحسين» بياناتها المالية. فاستمرت المجموعة المصرفية في إقراض الشركة، وإن كانت تتوقّع أن تصبح ديوناً هالكة، فتغطيها من المؤن والاحتياجات. في مطلق الأحوال، كانت تراهن على النجدة من الحكومة التي لن تسمح بانهيار كبيرة المؤسسات المالية الأمريكية، كما فعلت في الماضي القريب (في الثمانينيات)

(٢٥) هذه ظاهرة خاصة بالنظام الرأسمالي الدولي. انظر فضيحة شركة «بارمالا» الإيطالية التي «أضاعت» ما يزيد على ٧ مليارات دولار.

بتعويم «بنك كونتيننتال إلينوي» (Continental Illinois Bank)، و«شركة كرايزلر» (Chrysler Corporation). فعلى ما يبدو أن الشركات العملاقة الأمريكية معصومة من الإفلاس لأسباب سياسية، لأن النخب السياسية الأمريكية لا تتحمل تداعيات الإفلاس. وليس هناك أي اعتبار أو تقدير للنتائج المستقبلية على الأسواق بسبب التعويم المالي. فالأفق السياسي الأمريكي هو الآن وليس غداً!

نشير أيضاً إلى فضيحة المتاجرة المالية غير السليمة في مصرفي «بارنغ براذرز» (Baring Brothers) (أعرق المؤسسات المصرفية في العالم) و«سوسيتي جنرال» الفرنسية (Société Générale)، حيث استطاع متاجر واحد فقط في كل من المصرفين أن يلحق خسائر كبيرة بالمصرفين، بسبب المتاجرة غير السليمة والمخاطرة الكبيرة، وبعلم المدراء والمراقبين الداخليين، ولكنهم تجاهلوا بعمد تلك المخاطرة بسبب الأرباح الطائلة التي كان يحققها المتاجران. في الحالة الأولى، تمت تصفية مصرف «بارنغ براذرز»، أما في الحالة الثانية، فتم حصر المسؤولية بالمتاجر بعد تدخل الدولة الفرنسية.

من جهة أخرى، أوضحت جلسات استماع الكونغرس في العام ٢٠٠٩، حول الانهيار في رهونات العقارية، أن شركات التأمين وشركات التقييم للائتمان كانت أيضاً على علم برداء المحفظة المالية المكونة من الأوراق المالية «المأمونة» بالقروض العقارية. ويعود الخلل النظامي والبنوي إلى تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاطي المالي والاقتصادي. وأخيراً، لا يمكن إلا أن نذكر فضيحة برنارد مادوف الذي استطاع اختلاس أكثر من ستين مليار دولار!!! لقد كان كافة المسؤولين والمراقبين في الأسواق المالية على علم بأن مادوف لم يكن يملك مؤسسة يعمل فيها خبراء ومحللون ماليون، ورغم ذلك استطاع عبر السنين خداع المستثمرين والمسؤولين!

ثالثاً: البيئة الحاضنة للأزمة المالية، أي السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة

بات واضحاً أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالأسواق والاقتصادات العالمية لم تكن وليدة الصدفة. لقد كان بإمكان الأزمة أن تقع قبل ذلك، غير أن الظروف الموضوعية لم تكن مؤاتية لذلك، بمعنى أن عدد المؤسسات التي تعرّضت لاهتزازات كانت أقلّ، والخسائر أقلّ، ونقل العدوى إلى الأسواق المختلفة في العالم محدود، بسبب استمرار بعض النظم الضابطة قبل إلغاء العمل بها. في المقابل، يمكن اعتبار الأزمات السابقة التي تمت معالجتها بالوسائل التقليدية من إرهابات الأزمة الحالية، والتي لم تختف تداعياتها. يمكن تشبيه الأزمة بحريق ألهب بناية تأوي العديد من السكان، وما تمّ حتى الآن هو إخماد الحريق، وليس إطفائه بشكل كامل، ولا ترميم البناية التي ربما لم تُعدّ تصلح للسكن! إذاً، لماذا وصلنا إلى هذه الحال؟ المقاربات التي ذكرناها في المحور الأول صحيحة، ولكنها جزئية، وتخلط بين الظاهرة والسبب. فإذا كانت الأزمة انعكاساً للاقتصاد

القائم، يصبح السؤال: لماذا أوصلنا الاقتصاد القائم إلى هنا؟ أما المقاربة الثانية في تحميل العولمة مسؤولية الأزمة، فالسؤال أيضاً هو: لماذا استطاعت العولمة أن تؤدي إلى الأزمة؟ وإذا كان السبب هو انفجار الاقتصاد الافتراضي أو الرقمي أيضاً، فالسؤال هو: لماذا وصلنا إلى هذه الحال؟ وأخيراً، إذا كان السبب هو تراجع منظومة القيم الأخلاقية في التعاوي الاقتصادي، يصبح السؤال أيضاً: لماذا وصلنا إلى هنا؟

قد تكون المسؤولية على عاتق السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في الغرب منذ حوالي أربعين عاماً، فهي خلقت البيئة الحاضنة للأزمة. لقد أسست الثورة التكنولوجية في كل من المواصلات والاحتساب والنقل للمسرح الاقتصادي المعولم. كما التقى تراكم السلبيات للسياسات الاقتصادية والمالية والضعف البنوي والنظامي عبر السنين باللحظة التاريخية المتمثلة في ذروة التواصل والنقل الفوري للمعلومة عند حصول الحدث، وبالتالي كشفت «عورات» النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والمالية المتخذة في مراكز القرار الدولية، على شاشات التلفزيون والحاسوب الشخصي، وعلى الفايبروبوك والتويت. فقد أسرعت تلك الوسائل التكنولوجية في إجراء اهتزازات في المنظومة المالية العالمية والبنى الاقتصادية القائمة. وإلى حد كبير يمكن القول إن الفايبروبوك والتويت والحاسوب والإنترنت هي وسائل مسؤولة عن تفشي الأزمة المالية، كما أصبحت مسؤولة عن تعبئة الجماهير العربية في انتفاضاتها القائمة ضد مثلث الاستبداد والفساد والتبعية!

لقد أفضت السياسات المتبعة منذ أربعة عقود إلى تقليص المنظومة الرقابية في الدول المتقدمة إلى حدّها الأدنى، وتحرير ما سمّته النخب الحاكمة بـ «تحرير» الاقتصاد. ويمكن القول إن الحقبة التي امتدت منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي حتى الآن هي حقبة الثورة المضادة لدور الدولة في الاقتصاد، ولدورها في رعاية ورفاهية المجتمع. المنظرون لهذا التحول عديدون. على الصعيد الفكري، يعتبر الاقتصادي النمساوي فريدريش فون هايك (١٨٩٩ - ١٩٩٢)، صاحب المؤلف الشهير الطريق إلى العبودية^(٢٦)، الأب الروحي والفكري للموجة المحافظة المفككة للتخطيط المركزي للدولة ودور القطاع العام في الاقتصاد المعاصر. أما المنظر التطبيقي لدى الحكومات النافذة في الولايات المتحدة، فهو الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل (١٩٧٦)^(٢٧)، وصاحب مدرسة شيكاغو الاقتصادية، ونظرية الصدمة الاقتصادية الخلافة. نشير هنا إلى أن جامعة شيكاغو هي المنبت الفكري لموجة المحافظين الجدد وسياستهم المعلنون بالفوضى الخلاقة، وقلعة أبيها الروحي الفيلسوف المتحدر من أصول ألمانية ليو ستراوس. كانت الدعوى صريحة إلى تبني السوق الحرة كوسيلة توزيع وترشيد الموارد عبر آليات العرض والطلب، وإلى إلغاء دور الدولة إلى أقصى الحدود. والسوق الحرة، كقوانين الطبيعة، تعيد التوازن بشكل تلقائي من

Friedrich von Hayek, *The Road to Serfdom* (London: Routledge, 1943).

(٢٦)

(٢٧) ربما تكريماً لـ «إرشاداته» لحكومة أغوستو بينوشيه الذي حكم التشيلي بعد انقلابه على سلفادور ألدني.

دون «تدخل»، وكان المجتمعات خاضعة لشريعة الغاب أو ما يُسمونها بـ «قانون الطبيعة».

سارعت مارغريت ثاتشر، ومن بعدها رونالد ريغان، إلى تطبيق «توصيات» هايك وفريدمان، بتفكيك النقابات والمنظومة الرقابية على النشاطات الاقتصادية، و«تحرير» الاقتصاد من وطأة رقابة الدولة وملكيته للمرافق الاستراتيجية. كما لا بد من الإشارة إلى التجارب المدمرة في أمريكا اللاتينية لتلك النظريات، وخاصة في التشيلي، حيث قام بينوشيه بقلب نظام سلفادور ألندي، وأعطى القرار الاقتصادي لأولئك المتخرجين في مدرسة شيكاغو، فتّمت خصخصة المناجم والمرافق الحيوية التي أنتجت بطالة وفقراً. كذلك الأمر في الأرجنتين، حيث قامت حفنة من الضباط بقلب النظام، وإقصاء إيزابل بيرون، وتسليم الأمور إلى المتخرجين في مدرسة شيكاغو. المهم هنا أن نعي أن تلك «الإرشادات» سبقها ورافقتها في ما بعد حكم إرهاب الدولة على مواطنيها، كما أشارت ببراعة فائقة الاقتصادية الكندية نعومي كلين^(٢٨).

ويعرض د. جورج قرم في آخر مؤلف له قراءة نقدية وناقضة للسياسات الليبرالية ولجذورها الفكرية^(٢٩). فالأزمة الاقتصادية الراهنة تعود إلى انحراف الفكر الليبرالي الكلاسيكي نحو التبسيط والاختزال الفكري السائد في ما يُسمّى بـ «النيوليبرالية». وهذا التبسيط النيوليبرالي تُغذيه مثالية تبسيطية وروحانية (Mysiticism) عنيفة شبيهة بالتمزّت العقائدي للاشتراكية «العلمية»^(٣٠). وتستند النظريات التبسيطية إلى دور الدولة في الشأن الاقتصادي. وقد برزت سجلات عقيمة حول حجم التدخل المسموح للدولة، فمن جهة يقول دعاة النيوليبرالية إنه يجب تقليص دور الدولة إلى أقصى الحدود، وأن تخرج كلياً من النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يكون للقطاع الخاص فقط لا غير. ولكن لا يرى هؤلاء أي حرج في ضرورة تدخل الدولة لإنقاذ الشركات العملاقة، سواء كانت صناعية أو مالية، التي تواجه أزمات قد تؤدي إلى اختفائها. وهذه الأزمات سببها سوء الإدارة المبني على الجشع، وعدم احترام المبادئ الأساسية للإدارة الرشيدة، والحوكمة التي تقلّص من هامش التحرك نحو الأرباح. ففي أواخر السبعينيات، تمّ إسعاف «شركة كرايزلر» الأمريكية، وفي العام ٢٠٠٨ تمّ إسعاف الشركات المالية العملاقة، وفي العام ٢٠٠٩ تمّ إسعاف شركة «جنرال موتورز»، أي بمعنى آخر تعتبر مصداقية الطرح النيوليبرالي حول حجم دور الدولة في الشأن الاقتصادي معدومة. فالدولة موجودة فقط لخدمة مصالح الشركات العملاقة، وتتمّ المعادلة بين المصلحة الوطنية أو القومية الأمريكية ومصالح تلك الشركات كأساس لسياساتها الخارجية.

تجلّت تلك النظريات الاقتصادية في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التي تقضي

Naomi Klein, *The Shock Doctrine: the Rise of Disaster Capitalism* (New York: Metropolitan Books, (٢٨) Henry Holt and Company, 2007), chaps. 2-3.

Georges Corm, *Le Nouveau Gouvernement du Monde* (Paris: La Découverte, 2010). (٢٩)

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣١.

بالغاء كافة القيود الضابطة على النشاط الاقتصادي، بما فيها النقابات التي تحافظ وتدافع عن المكتسبات الاجتماعية، وبالتالي تحدّ من أرباح الشركات. كما اقتضت الاعتماد على سياسة نقدية تدفع إلى زيادة الدخل بفوائد منخفضة نسبياً، إذا ما قورنت بمستوى الفوائد الناجمة عن اتباع سياسة إنفاق مالية من قبل الدولة^(٣١). هكذا تُدرّس مادة «السياسات الاقتصادية» في الجامعات الأمريكية! فقد تولّت حكومات حزب العمّال في بريطانيا، والحزب الديمقراطي الأمريكي، تقليص مكتسبات الطبقات العاملة تحت شعار «الوسطية» التي تُكسبهما الانتخابات النيابية. وفي هذا السياق، عرض روبرت بولتن في أحد مؤلفاته كيف انحدرت القوّة الشرائية للأجور في الولايات المتحدة منذ عهد ليندون جونسون، ووصلت إلى ذروة ذلك التقلّص في ولايتي بيل كلينتون^(٣٢). فالهدف السياسي الاقتصادي واضح: لا يمكن للدول المتقدمة التي تجني طبقاتها العاملة الأجور العالية أن تكون لها قدرة تنافسية مع الدول التي تسودها البطالة وأجور منخفضة. تداعيات تلك السياسة غير المعلنة هو الحفاظ على مستوى من البطالة يمنع الضغط من أجل رفع الأجور، وذلك للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية^(٣٣).

أما على صعيد الحكومات المحافظة، كالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، والحزب المحافظ في المملكة المتحدة، وفي كندا، وفي ألمانيا، وفي إيطاليا، فاعتمدت جميعها سياسات نقدية تساهم في النمو، وتقلّص من دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وفي العقود الثلاثة الماضية، تمّ ترجيح السياسة النقدية على السياسة المالية التي تنظّم واردات الدولة عبر الضرائب المباشرة، وتعيد توزيع الثروة عبر الإنفاق على الخدمات والمشاريع الاجتماعية. لقد كانت السياسات المالية السائدة منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، والمعروفة بسياسة الإنفاق الكينزية، السياسة المعتمدة لكبح الدورات الاقتصادية، وتجنّب الانكماش الاقتصادي والكساد. غير أن التحوّل الأيديولوجي في الولايات المتحدة وأوروبا نحو النيوليبرالية أسقط أهمية السياسات الاجتماعية التي باتت تشكّل عبئاً على الحكومات المتعاقبة، فقد أصبح الخطاب السياسي يركّز على النمو والقدرة التنافسية بدلاً من العدالة الاجتماعية.

إذا افترضنا «حسن النية» عند تلك النخب الحاكمة في الغرب، أي أن همّها كان بالفعل النمو والحفاظ على القدرة التنافسية في أسواق معولمة، نرى أن «نجاح» تلك الحكومات في تقليص القيود الضابطة على النشاط الاقتصادي لـ «تحرير» الطاقات الموجودة

Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher and Richard Startz, *Macroeconomics*, 10th ed. (New York: (٣١) McGraw Hill, 2008), chap. 11.

Pollin, *Contours of Descent: US Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity*, pp. 42- (٣٢) 44.

(٣٣) المصدر نفسه، وقد نُشر مقتطفات من المؤلف في مجلة كونترينش الإلكترونية في ١٨ و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

في القطاع الخاص، وخاصة في القطاع المالي^(٣٤)، أدى إلى تراجع القوة الشرائية لدى شرائح مجتمعاتها، مما حدّ من الاستمرار في الإنفاق. فالإنفاق هو المحرك الأساسي للاقتصادي، وهو النموذج العامل (Business Model) المعتمد في الاقتصادات المتقدمة. لذلك كانت سياسات التسامح في الافتراض الشخصي والمؤسسي لاستمرار الإنفاق، أي بمعنى آخر، اعتمدت السياسات المتبعة الهادفة إلى النمو وتنمية القدرات التنافسية، وذلك على حساب القوة الشرائية للطبقات العاملة على «التعويض» في إشباع رغبات الاستهلاك عندها عبر تشجيع الاستدانة، أي النمو عبر الدين لاستمرار الإنفاق، كمحرك أساسي للاقتصاد في الدول المتقدمة. بناء على ذلك، يمكن قراءة أزمة الديون والرهونات العقارية، كنتيجة لمنظومة فكرية سياسية تقضي بتحريك العجلة الاقتصادية عبر الائتمان والدين لكافة العملاء الاقتصاديين.

إضافة إلى كل ذلك، تمّ تعميم النموذج العامل والسياسات النقدية، وتخفيض سياسة إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية، وعلى الاقتصادات الناشئة عبر المؤسسات الدولية «المانحة» للقروض. وكان دور صندوق النقد الدولي، ومجموعة مؤسسات البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والمؤسسات المالية الإقليمية التابعة لنموذج البنك الدولي، كالبنك الأفريقي للتنمية، دوراً أساسياً في تفتيش سياسة الفقر والجهل الممنهج الذي تنتهجه المؤسسات التربوية التابعة للنموذج الغربي، والذي يغيب العقل النقدي والمساءلة والمحاسبة عبر ترويج لثقافات مشبوهة تعيد إنتاج النخب الحاكمة^(٣٥). المقصود بذلك ثقافة الاستهلاك المفرط، وثقافة تقليد نماذج مستوردة تتناقض مع تراث الدول الناشئة، وثقافة الفردية أو الأنانية المطلقة الباحثة عن الملذات والمتناقضة مع مصالح المجتمع. كما أن نموذج إنتاج الثروة في الدول الناشئة أصبح مستنداً إلى الاقتصاد الريعي، وآليات توزيعه الفساد المؤسسي التابع لمنظومات الحكم السائدة المرتكزة على كافة أنواع الفئوية. فالإقتصاد العالمي بكافة أطيافه، المتقدمة والناشئة، يتبع النموذج العامل نفسه، أي سياسة النمو عبر الإنفاق، والاستدانة تسهّلها سياسات نقدية توسعية تتجاوز الضوابط. فالسمة الأساسية لهذه الاقتصادات معدلات استدانة عالية، وانكشاف تجاه المؤسسات المالية التي أصبحت المؤسسات الأولى في تلك الاقتصادات.

إذا أردنا أن نلخص ما جئنا به، فالأزمة المالية ليست وليدة الصدفة، بل إنها ناتجة من سياسات اقتصادية ومالية مهّدت حركة فكرية تقوم على تقليص دور الدولة. هذه الفكرة يمكن وصفها بالثورة المضادة التي تهدف إلى هدم كل ما وفّرت الدولة لتقليص الفوارق الاجتماعية

Pollin, Ibid., chap. 3.

(٣٤)

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: زياد حافظ، «دور المؤسسات المالية الدولية في التنمية (أو عدمها) في القارة الأفريقية»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الشعبي العربي الأفريقي الأول الذي عُقد في الخرطوم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وتداعيات التقلبات الاقتصادية. فحقة الثلاثينيات شهدت إنشاء الضمان الاجتماعي، والإقرار بحقوق الطبقات العاملة. كما أن الحرب العالمية دمّرت معظم البنى التحتية والمصانع في أوروبا، فكان لا بد من مواجهة تحدّي إعادة إعمار القارة الأوروبية من جهة، ودرء مخاطر تفشي الشيوعية في الشطر الغربي منها، من جهة أخرى. غير أن فريقاً من المفكرين لم يسلّموا بأي دور للدولة، ونادوا بفضائل الاقتصاد الحرّ الذي يعيد تلقائياً التوازن في الأسواق، كما تعيد الطبيعة إنتاج توازنها بعد الكوارث الطبيعية. وقد استطاع منظّرو الاقتصاد الحرّ غير الخاضع لأي نوع من القيود أن يصلوا إلى مراكز السلطة والنفوذ في الدول المتقدّمة والمؤسسات الدولية التابعة لها، وبسط نفوذها لتعميم «الإنجيل» الجديد. لم نذكر إلا بسرعة ما رافق تلك الثورة الفكرية المضادة من مآسٍ تحمّلتها بعض الدول الناشئة، وخاصة في أمريكا اللاتينية التي عوملت كمختبر حيّ لتجارب اقتصادية هدفها خلق الصدمة الخلاقة لبناء اقتصاد جديد ومجتمع جديد.

ومن تداعيات تلك الثورة المضادة فكرة الاستفادة من الدول الناشئة والضعيفة سياسياً، عبر إعادة توطين الصناعات التحويلية في تلك الدول، وجني الأرباح. غير أن عملية إعادة التوطين خلقت اقتصاداً جديداً في الدول المتقدّمة، وخاصة في الولايات المتحدة، عُرف بالاقتصاد الجديد، أو الاقتصاد الرمزي أو الافتراضي، حيث انفصمت العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي، خاصة في التعامل المالي الذي سهّله الثورة التكنولوجية في التواصل والاحتساب، وانحلال القيود الضابطة والرقابية والمنظمة للعمل الاقتصادي والمالي. إذاً، لقد تضافرت الظروف الموضوعية والتحوّلات في بنية الاقتصاد وفلسفته لخلق البيئة الحاضنة للكارثة المالية التي كانت تنتظر اللحظة المناسبة للانفجار □